

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٤١ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال

والأصول والموجودات في الخارج ؛

وعلى قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢٧٨٨ لسنة ٢٠١٥ و ٣٤٣ لسنة ٢٠١٦

بتشكيل اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج ؛

وعلى ما عرضه النائب العام ؛

قرر :**(المادة الاولى)**يضم السادة الآتية أسماؤهم إلى عضوية اللجنة المشار إليها على النحو الآتى :

- ١ - المستشار/ أحمد سعيد خليل ، رئيس مجلس أمناء وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدلاً من السيد رئيس مجلس أمناء الوحدة السابق .
- ٢ - السفير/ محمود سامى ، مساعد وزير الخارجية للشئون القانونية والمعاهدات الدولية ممثلاً عن وزارة الخارجية بدلاً من المستشار/ عمرو الحمamy .
- ٣ - اللواء/ إبراهيم عبد السلام ، وكيل جهاز المخابرات العامة ممثلاً عن جهاز المخابرات العامة بدلاً من السيد/ ياسر محمد ظريف دندش .
- ٤ - اللواء/ على سلطان ، مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية ممثلاً عن الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية بدلاً من اللواء/ عصام سعد .

(المادة الثانية)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ صفر سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل